مجلة دراسات إنسانية واجتماعية (Journal of Social and Human Science Studies) / ج. وهران02
المجلد 11 ع 01، 16 /01/ 2022
ISNN : 2253-0592 EISSN : 2588-199X Prefix: 10.46315

دور ومكانة المرأة الجزائرية قبل وبعد الاستقلال
-قراءة تحليلية للأدوار والتحديات -

The Role and Status Of Algerian Women
-An Analytical Reading of Roles And Challenges-

بوبريمة كوثر Bouberrima kaouther * bouberrima.kaouther@gmail.com	علم الاجتماع	جامعة حسيبة بن بوعلي/الجزائر مختبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر
سعداوي زهرة Sadaoui Zahra zalovdha@yahoo.fr	علم الاجتماع	جامعة حسيبة بن بوعلي/الجزائر

DOI : 10.46315/1714-011-001-007

الإرسال: 2021/01/01 القبول: 191/ 03/ 2021 النشر: 16/ 01/ 2022

ملخص:

تعتبر المرأة الجزائرية مثالا للمرأة العربية التي صنعت واقعها وساهمت في تغييره بنفسها، فقط قطعت شوطا كبيرا كي تثبت ذاتها وتفرض وجودها كفاعل اجتماعي في مختلف المجالات...، إبان الثورة التحريرية وما تلاها في مرحلة البناء والتشييد، فقد كان لها دور فعال برز في المجال الاجتماعي والمجال الاقتصادي وحتى المجال السياسي، على الرغم من التحديات والصعوبات التي واجهتها في سبيل إبراز مكانتها، فقد تبوأت جملة من المراتب والمناصب العليا في الدولة عن جدارة واستحقاق، وشاركت في تحقيق تنمية المجتمع بعد الاستقلال بشكل كبير. وعليه سوف تحاول هذه الدراسة إبراز دور المرأة الجزائرية في بعض المجالات ومدى إسهامها إبان الثورة التحريرية وبعد الاستقلال، وتحديد اهم الصعوبات التي تواجهها.

كلمات مفتاحية: المرأة، المرأة الجزائرية، الدور، المكانة

Abstract:

The Algerian woman is an example of the Arab woman who created her reality and contributed to changing it on her own. She has only gone a long way to prove herself and impose her presence as a social actor in various fields ... In the social, economic and even political sphere, despite the challenges and difficulties it faced in order to highlight its position, it has assumed a number of high ranks and positions in the state deservedly and deservedly, and participated in achieving the development of society after independence significantly. Therefore, this study will attempt to highlight the role of Algerian women in some fields and the extent of their contribution during the liberation revolution and after independence, and to identify the most important difficulties they face

Keywords : Women, Algerian women, role, status.

* - الباحث المُرسل: bouberrima.kaouther@gmail.com

ISNN : 2253-0592 EISSN : 2588-199X Prefix: 10.46315

1- مقدمة

لعب الوضع الاجتماعي، السياسي، والاقتصادي للمجتمع الجزائري عامل مؤثر في تحديد دور ومكانة المرأة الجزائرية قبل وبعد الاستقلال، من خلال مشاركتها في الحرب الجزائرية كمجاهدة، مكافحة، ممرضة، مجندة،...ومشاركتها بعد الاستقلال في مرحلة البناء والتشييد من خلال اقتحامها جميع القطاعات فقد كانت الدراسة والعمل مفاتيح مشاركة المرأة التنموية، فقد كانت هذه المشاركة أحد ركائز التغيير الاجتماعي والاقتصادي الذي تعيشه الجزائر منذ 50 سنة من استقلالها، فقد كانت المرأة الجزائرية عنصرا فاعلا وناشطا اجتماعيا وسياسيا، فانعكس ذلك على مكانتها الاجتماعية سواء داخل الأسرة أو خارجها، سواء في الحرب أو السلم.

فلا يختلف اثنان على التأكيد على الأهمية الكبيرة لدور المرأة الفعال في تشييد وبناء أي مجتمع معاصر، لدرجة أصبحت مشاركتها مؤشر للرقي الاجتماعي ومقياس للتقدم والتنمية، ودليل على الانفتاح العالمي ومواكبة التطور الحاصل في العالم.

ومن المهم أيضا التذكير أنه لا سبيل إلى إقامة مجتمع تسوده قيم المساواة والعدل الاجتماعي إلا باعتماد سياسات تدعم وتفعل دور المرأة، كما تضمن توسيع مشاركتها في مسيرة التنمية على أساس أحقيتها في فرص متكافئة مع الرجل على أساس جدارتها واستحقاقها، بعيدا عن اعتبارات النوع الاجتماعي، لذا سنحاول الإجابة على التساؤل التالي: فهل للمرأة الجزائرية دور ومكانة في المجتمع الجزائري من الحرب التحريرية إلى مرحلة البناء والتشييد؟، وللإجابة عن هذا التساؤل سنقوم بالتطرق بالتحليل والمناقشة إلى العناصر التالية:

أولا: الاتجاهات النظرية المحددة لمكانة المرأة

ترى نورية سعدو : " إنه لا يمكن فهم وضع المرأة ومكانتها بمعزل عن التحولات الاجتماعية والاقتصادية على مر العصور، فلقد تغيرت مكانتها من مجتمع لآخر بتغير الأنظمة والبنى الاقتصادية والاجتماعية، حيث برزت في المجتمعات درجات متباينة لمكانة المرأة وأشكال متعددة لممارستها لأدوارها، فلقد احتلت المرأة مراكز وأدوار قانونية في مراحل أخرى " (نورية، س 2014، ص132)، ولهذا فإن لفهم واقع المرأة حاليا يجب الرجوع إلى التطور الاجتماعي لواقعها، ظروفها ومعطياتها البنيوية، التاريخية، والاجتماعية، والثقافية، فكل المراحل التي مرت بها المرأة من تجارب وخبرات قد أثر في تكوين شخصيتها الشعورية واللاشعورية وعلى أدوارها الاجتماعية،

ISNN : 2253-0592 EISSN : 2588-199X Prefix: 10.46315

واستنادا إلى ذلك يتناول هذا العنصر مكانة ودور المرأة من خلال النظريات والدراسات الاجتماعية.

1-المداخل النظرية المتعددة:

بعد خروج المرأة من العالم الداخلي(البيت) إلى العالم الخارجي(المجتمع) وأصبحت زيادة على أنها ربة بيت تلعب أدوارا مهمة في عدة ميادين ثقافية، وتربوية، وتعليمية، واقتصادية وسياسية، ونظرا لتداخل وتشعب المواضيع الخاصة بالمرأة الظاهرة منها والباطنة، ظهرت عدة مداخل نظرية تحاول معالجة واقعها الاجتماعي منها:

أ-**المدخل التقليدي:** "الذي يصل إلى اختزال قضية المرأة في الانتصار لبني جنسها والدفاع عن كيانها النسائي، واعتبار العمل والإسهام تعبيرا عن تدني الشعبية للرجل.

ويعتبر العمل هنا وسيلة تحقق بها المرأة ذاتها وتتخلص من عقدة النقص التي تم تنشئتها عليها من السلطة الذكورية للأسرة الأبوية (نورية، س، 2014، ص 133).

ويؤكد عدلي **أبو طاحون** في كتابه حقوق المرأة ظهور هذا التيار مع الحركة التنموية الثورية الغربية ذات مضمون فلسفي وفكري يهدف إلى تحطيم الذهنيات التقليدية القائمة على اعتبار المرأة مخلوق عديم الأهمية، تحت شعار "تحرير المرأة" و"حقوق المرأة"، ولكن مع تقدم المجتمعات، وتعقد الحياة الاجتماعية لم يعد هذا المدخل يليق بحجم التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه المرأة المعاصرة. (أبو طاحون، ع، 2000، ص93).

حيث كان ولازال العمل هو أول خطوات المرأة لتحقيق لاستقلالها الذاتي والمادي والهروب من واقع فرضتها عليها الترسبات الفكرية التي ألزمتها النظرة الدونية التقليدية، فكونها امرأة، زوجة، أم، أخت، أرملة، متزوجة، مطلقة، عازبة...، ذلك لا يمنعها من ممارسة حقوقها والدفاع عن نفسها، والبحث عن مصدر رزق ودخل لها تواجه به متطلبات الحياة، بالإضافة إلى مزاولة نشاطاتها المنزلية اليومية بكرامة وعدالة وروح إنسانية.

ب- **المدخل الثقافي:** يهتم أنصار هذا المدخل بانتماء الفرد إلى نوع معين، ويفسرون وضع المرأة ومكانتها على ضوء تبعيتها للرجل وفي ضوء تقسيم العمل بين الذكور والإناث.

ISNN : 2253-0592 EISSN : 2588-199X Prefix: 10.46315

ويربط هذا المدخل الدور الذي فعلته المرأة بمجموعة من الظروف الاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع، بحيث توصلت عدت دراسات إلى الحقيقة الشاملة القائلة بمركز المرأة الثانوي المعزى إليه ثقافيا في كل المجتمعات (أبو طاحون، ع، 2000، ص95).

لا يمكن إنكار تبعية المرأة للرجل لكن هذه التبعية ليست مطلقة، ولا يمكن اعتبارها تسلط وإجحاف ضد المرأة فبغرار الديانة اليهودية والنصرانية، الدين الإسلامي أعطى للمرأة مكانة مميزة وأوصى الرجل عليها، وميز بحقوق تحفظ على معيشة جيدة وكرامة مرفوعة، لكن بعض ممارسات الجاهلين بتطبيق تشريع الدين الإسلامي يفسرون النص الديني وفقا لمصالحهم وأغراضهم الشخصية، وبالتالي تهدر حقوق المرأة تحت مسمى الدين، كالمكوث في البيت وتربية الأولاد فقط، والطاعة العمياء للزوج...

ج- المدخل الاقتصادي: ينظر هذا المدخل إلى المرأة كعنصر ضمن عناصر الإنتاج التي تسهم في منطلق الأنشطة الاقتصادية وتولد الدخل القومي، ويركز أنصار هذا الدخل على الدور الذي يمكن أن تلعبه قوة العمل النسائي في الاقتصاد العام، والمشكل الذي يطرحه هذا الاتجاه هو أحد مظاهر الأعمال المنزلية التي تقوم بها المرأة وتدخل في العملية الإنتاجية، لكنها لا تظهر في الإحصاءات ولا في الدخل القومي العام التي لها علاقة بالعمل المنزلي.

ويلتقي المدخل الاقتصادي مع المدخل المادي في تقسيم أدوار المرأة في ضوء مشاركتها في عملية الإنتاج وتفسير تدني مكانتها، في ضوء قيامها بأدوار هامشية وعدم إتاحة الفرصة لها للمشاركة وإنتاج سلع ذات قيمة اقتصادية عالية في السوق.

نجد أغلب النساء حاليا لجأت إلى العمل المنزلي كمصدر للدخل، وبالتالي حققت دخلا يفوق دخل الرجل في أغلب الأحيان: كالنسيج، الحياكة، الخياطة، الطرز، صنع الحلويات، بيع المأكولات المنزلية، الديكور، الحلاقة، الماكياج، تجهيزات العروس...، فبعضهن صنع حتى ماركات لسلعهن وحققن اسم في السوق الجزائري خاصة في مجال التجارة والتسويق الإلكتروني باستخدام التكنولوجيا الحديثة ومواقع التواصل الاجتماعي، بعيدا عن دعم الدولة أو دعم الرجل نفسه، فالمرأة الجزائرية وصلت لدرجة من الوعي الذاتي بتحقيق الاستقلال المادي الذي يدفعها لتحقيق أهدافها وطموحاتها فغيرت النظرة التقليدية لها إلى النظرة الحديثة، لكن ذلك لا

ISNN : 2253-0592 EISSN : 2588-199X Prefix: 10.46315

ينكر أنه مازالت هناك بعض النساء الجزائريات مازالت تعاني من تسلط نظيرها الرجل الجزائري، وحتى المرأة العاملة نفسها لم تسلم من انتقادات من حولها من الفاشلين المثبطين.

د- **مدخل التحديث:** والذي يهتم بتغير أدوار المرأة في ضوء التغيرات التي تطرأ على المجتمع ككل، من خلال تحديث الاستخدامات التطبيقية للعلوم (نورية، س، 2014، ص133).

نجد أن المرأة الجزائرية اقتحمت تقريبا جميعا المجالات مثلها مثل الرجل وأثبتت جدارتها واستحقاقها وكفاءتها، ففي المجال الاقتصادي نجد المرأة المقاولة، والمجال السياسي المرأة في البرلمان وترشحت حتى للرئاسيات مثلها مثل الرجل وعينت في أغلب المناصب الوزارية،

والمرأة التي أسست شركة وصنعت ماركة عالمية خاصة في مجال الخياطة والطبخ والماكياج، الذي يعتبر المجال الذي يجذب أغلب النساء الجزائريات، والمرأة الشرطية، ودخلت مجال التجارة وتفوقت فيه مثل الرجل.

ويضيف الوحيشي أحمد يسرى في كتابه: الأسرة والزواج المدخل التربوي والذي يركز على الجانب المعرفي، التربوي، التعليمي للمرأة، ويرجع انخفاض مكانة المرأة في المجتمع إلى تدني معارفها ومهاراتها، ولهذا يركز أصحاب هذا الاتجاه على التعليم كأهم عامل من عوامل تطوير مكانة المرأة في المجتمع.

كما نجد الاتجاه التكاملي الذي يحاول الجمع بين المداخل الاقتصادية التنظيمية والتربوية، ويربط المرأة بدرجة تقدم المجتمع بأكمله، فهو ينظر لمكانة المرأة ودورها في المجتمع بنظرة شمولية (أحمد يسرى، ل، 1998، ص205).

فلا يمكن تحقيق النجاح في جميع المستويات دون تعليم وتدريب لكسب المهارات الضرورية، فالتعليم أولى خطوات التخلص من الجهل والتبعية التي تعاني منها المرأة الجزائرية، فالواقع يثبت ذلك، حيث أكثر من نصف الطلبة في الجامعات إناث.

كما نجد النظريات الكلاسيكية المفسرة لنشأة الأدوار الجنسية تؤكد على نظرية التعليم كأحد المداخل النظرية لدراسة دور ومكانة المرأة وترى هنا "**مارجريت ميد**" : "أن الكثير منا يدعي أنه من خصائص النساء، وأنه من خصائص الرجال لما يقوم في الواقع على اختلافات جنسية بيولوجية يفسر ما هو انعكاس للتكيف في الكثير من المجتمعات حيث يتأكد السلوك الإنساني بنوع الثقافة التي ينشأ فيها".

2-نظرية الدوركمدخل لدراسة مكانة المرأة.

تقدم هذه النظرية الكثير من المفاهيم التي تسمح بدراسة التفسيرات المختلفة للسلوك الإنساني كما أنها تقدم الكثير من الوقائع التي يهتم بها علم الاجتماع، حيث يعتبر أسلوب العبور بين علم النفس وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا كما يمثل حلقة وصل بين مفهومي الشخصية والثقافة المترابطين، وكل هذه المفاهيم تسمح لنا بفهم واقع المرأة من خلال دورها في المجتمع (أبو طاحون، ع، 2000، ص205).

ولقد نالت نظرية الدور اهتماما كبيرا من طرف رواد علم الاجتماع، فاهتم "زيمل" في سياق تحليله لاتفاق الذات بتعدد الأدوار، واهتم "ميد" بمفهوم شغل الدور، وسعى "روبرت بارك" لربط الأدوار بالأوضاع البنائية، كما عالج "مورينو" مفهوم لعب الدور، ونالت شبكة الأدوار والتوقعات داخل التنظيم الاجتماعي اهتماما كبيرا من "رالف لينتون" (علي نشا، ا، 1999، ص9).

نجد أن نظرية الدور تأخذ في اعتبارها التأويلات الذاتية والتحديات لما لها من تأثير عل قدرات لعب الدور، تلك القدرات التي تعين حدود سلوك الدور فإنها بذلك تؤكد على المتميزات الثقافية والاجتماعية والشخصية في فهم التفاعل في نطاق الجماعات والتنظيمات المحدودة والمجتمع ووحداته الكبرى.

بحيث يحدد المجتمع مجموعة من القيم الاجتماعية المحددة لدور المرأة في المجتمع من خلال التنشئة الاجتماعية، وفي بعض الأحيان من خلال "الموروث الثقافي" لهذه الأدوار و المكانات (نورية، س، 2014، ص138).

كما نجد محمد سيد فهمي حدد في "كتابه المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث " اتجاهات أخرى اهتمت بتفسير أدوار المرأة والتي يمكن أن نعرضها في الآتي:

1- **الاتجاه البنائي:** ارتبط هذا الاتجاه بعملية التحديث، حيث يرى أنصاره أن أدوار المرأة المختلفة ترتبط بطبيعة البناء الاجتماعي القائم، وما يطرأ على هذا البناء من تغييرات بفعل المتغيرات المرتبطة بعملية التحديث كالتعليم، والتحضر، والهجرة، والتصنيع، والتجديدات الاجتماعية والثقافية المصاحبة، مما يؤدي إلى زيادة فرص العمل والمشاركة للمرأة.

2- **الاتجاه الثقافي:** حيث يذهب أنصار هذا الاتجاه (ليفي ستراوس)، إلى أنه توجد بعض أوجه الشبه بين معظم الثقافات حول وضع المرأة، إذ تخلق ثقافة المجتمعات بصفة عامة أهمية كبيرة

ISNN : 2253-0592 EISSN : 2588-199X Prefix: 10.46315

على الأدوار التي تقوم بها المرأة ومكانتها في المجتمع في ضوء حجم مشاركتها في عملية الإنتاج، وفي ضوء متغيرات الطبقة التي تنتمي إليها، والمرحلة التاريخية التي يمر بها المجتمع بصفة عامة.

3- **اتجاه التبعية:** وهو من أكثر الاتجاهات انتشارا في دوائر البحث، حيث يفسر أدوار المرأة في ضوء فرض أساسي مؤداه أن المرأة في العالم الثالث لم تحقق مكانة عالية، ولن تشارك مشاركة فعلية في الأنشطة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، إلا إذا اكتسبت مظاهر الثقافة الأوروبية الحديثة، ونفضت أيديها من التقاليد البالية، ويرى أنصار هذا الاتجاه تدني قيمة الأدوار التي تقوم بها المرأة في المجتمع، يرجع إلى علاقات التبعية التي ترتبط ارتباطا أساسيا بنمط الإنتاج الرأسمالي وانتهاء بتبعية المرأة للرجل.

4- **اتجاه التحديث "المساواة بين الجنسين":** يسود هذا الاتجاه المجتمعات الديمقراطية الحديثة، وهو يقوم على أساس المساواة بين الرجل والمرأة، وقد ازداد رسوخا مع بداية الثمانينات ليؤكد على الأدوار التي تؤديها المرأة داخل المنزل وخارجه، ويقوم على افتراض مؤداه أن النساء في مختلف الأعمار في العالم الثالث، يشاركن مشاركة فعالة في الحياة الاقتصادية في الريف والحضر، وأن المرأة ليست أقل إسهاما من الرجل في عمليات التنمية في العالم الثالث، لأنها تحمل مشعل التحديث من حيث إنجاز الواجبات المحددة كرعاية الأطفال والقيام بأشغال المنزل. (سيد فهمي، م، 2007، ص ص 71، 80).

نجد أنه بالرغم من خروج فئة كبيرة من الفتيات إلى ميدان التعليم والعمل ولعب أدوار متعددة في المجتمع، إلا أن المجتمع يخاطب الفتاة بلغتين مختلفتين من جهة يحثها على التعلم والتكوين، واكتساب أدوار جديدة، ومن جانب آخر يذكرها بالدور الطبيعي لها لهذا نجد "تطور دور الفتاة الجنسي في العصر الحديث وأصبح اكثر تعقيدا، فمن جانب واحد تذهب الفتاة إلى المدرسة للاستعداد للحياة في مجتمع معقد تكنولوجيا، واجتماعيا، ومن جانب آخر يبدو هذا التعليم وكأنه تدريب مزيف، فليس المقصود أن يتعارض مع التدريب الأكثر أهمية هو كيف تتصرف الفتاة "كأنثى"، "زوجة" و"أم" وهي أمور مغروسة في تصور الفتاة اللاشعوري، وهي من الموروثات الثقافية الخاصة بدور ومكانة المرأة في المجتمع (Michelle ,R,1974, p42)

ISNN : 2253-0592 EISSN : 2588-199X Prefix: 10.46315

فالأدوار الاجتماعية هي أدوار جاهزة في المجتمع ومجال الاختيار منها محدود، كما أن قيم هذا الدور تكون جاهزة ومعدة من قبل، بالرغم من نسبية القيم وتغيرها، تبقى قيمة الدور الاجتماعي للمرأة كزوجة وأم لا مفر منها، فمهما اكتسبت الفتات أدوار في المجتمع، إلا وضعت في الأخير لهذا الدور وتنازلت عن الأدوار الأخرى، لأن مكانة ودور الفتاة كعازبة في المجتمع الجزائري غير معترف به قانونيا لا تشريعيا لا اجتماعيا ولا ثقافيا (أبو طاحون، ع، 2000، ص90).

ونستخلص من هذا أن اختيار المرأة لدورها في الحياة أصبح معقدا إلى حد كبير، وذلك لتعرضها لضغوطات قوى عديدة، فهي من ناحية تخضع لضغط التقاليد والطبيعة البيولوجية التي قد تدفعها في اتجاه الأعمال المنزلية، ومن ناحية أخرى التي أصبحت متاحة أمامها في عالم الوظيفة والعمل والأجور، رغم أن هناك فريق يقول بأن المرأة الآن هي أحسن حال، بحيث لها اختيارات عديدة وإمكانية المفاضلة بين الأدوار المتعددة، لكن هذا الفريق نسي أنه عندما تقترب الفتاة من سن الثلاثين يتم تذكيرها من خلال مؤشرات عديدة بدورها الطبيعي، وهي أن لا دور لها اجتماعيا إلا أتكون "زوجة" أو "أم" وحتى أنه في الكثير من الأحيان نجد أن النجاح في دور الزوجة يستند إلى تعريف الزوج له، وتقديره لمدى نجاحها أو فشلها في إنجازه، والقيام بمتطلباته، وهي تواجه في أدائها لدورها لمقاييس الثقافة في المجتمع. والمعايير المتعلقة بالزوجة الصالحة.

ومن هنا فإن وضع المرأة المقبول اجتماعيا هي تلك التي استطاعت أن تجمع بين كل هذه الأدوار متعلمة، وعاملة، متزوجة، منجبة للذكور والإناث. وذلك من خلال الاعتراف الاجتماعي من أسرتها وأسرة زوجها (نورية ،س، 2014، ص ص 140، 142).

ثانيا: تطور المفهوم التنموي للمرأة

ارتبط مفهوم التنمية والمرأة كمصطلح حديث في أواخر التسعينات وبداية العشرينات من القرن الحالي، غير أن المرأة كانت في العصور القديمة ركيزة النظم الإنتاجية، ولم تكن هناك فروق بين الجهود التي يبذلها الرجل أو تلك التي تبذلها المرأة، وفي مختلف مجتمعات العالم، بالرغم من أن الدراسات التي تناولت عمل المرأة عبر التاريخ لم تكن وافية ولا مميزة لعملها خاصة الدراسات العربية تكاد تنعدم الدراسات حول المرأة كأنها موضوع من الطابوهات التي لا يمكن الخوض فيها، بالرغم من أنها تشكل نصف المجتمع وتنجب وتربي النصف الآخر، ويعد كتاب : **أستر بوزروب**

ISNN : 2253-0592 EISSN : 2588-199X Prefix: 10.46315

الصادر سنة 1970، نقطة تحول في مجال الدراسات النظرية التنموية، والعمل والممارسة التنمويين في العالم الثالث.

ولم تستثنى المرأة العربية من تلك الجهود التي بذلتها المرأة في مختلف أقطار العالم، وقد تكون المرأة الجزائرية مثالا بارزا عليها، حتى مع وجود اختلافات جوهرية بين مجتمع عربية وآخر، " فالمرأة الجزائرية التي تحض باهتمام المؤرخين الجزائريين حتى اليوم، كانت قد جلبت اهتمام وإعجاب العديد من الرحالة الأجانب " أمثال الإنجليزي Dr show، والفرنسيين pysonel و U de Peradis، حيث أشاد جميعهم بشجاعة ونشاط المرأة الجزائرية، ونقلو لنا شواهد تاريخية تثبت دورها الهام في مختلف أوجه الحياة العامة بالبلاد، بل كانت تساهم مساهمة فعالة في تنمية اقتصاديات البلاد إذ كانت المواد التي تدخل ضمن الضريبة العينية التي يجمعها الباي من أرياف بايلكه تضع بيد المرأة كالمنسوجات، وخاصة الزرابي والمصنوعات الجلدية والمواد الغذائية كالسمن والكسكس الذي كان يحمل حتى الجزائر العاصمة ضمن الدنوش، وهذا ما أكد عليه بورديو في دراسته للمجتمع الجزائري حيث بين " الدور الاقتصادي للنساء الجزائريات فنلاحظ في بعض المناطق الريفية تقوم النساء بدور كبير في رفع مستوى اقتصاد العائلة مثل نسج بعض الملابس، والأغطية، والزرابي وتربية بعض الحيوانات، إلى جانب دورها التقليدي والأساسي (كزوجة، وكأم)، وما يترتب عنه من أدوار أسرية ومنزلية، وتؤدي المرأة العاملة خارج البيت أدوار مهنية ووظيفية، هذا التعدد في الأدوار الملقاة على عاتق المرأة العاملة أدى بها إلى أن تعيش حالة صراع اثر على أدائها لأدوارها الأسرية والمهنية على حد سواء في ظل غياب التفهم والمساندة الحقيقية من قبل الزوج أو الرجل، والذي خلق لها إشكالات التوفيق بين واجباتها الأسرية من جهة والمهنية من جهة أخرى.

فالمرأة اليوم وصلت إلى مستويات تعليمية عالية، وأثبتت كفاءتها في الكثير من المهن التي كانت حكرا على الرجل، هذا لا يعني أن تتخلى المرأة على وظائفها التقليدية والأساسية كزوجة وكأم، والتي تعتبر ركيزة أساسية من أهم ركائز الأسرة، لكن بالمقابل أيضا لا يمكننا أن نتجاهل ما حققته المرأة اليوم من إنجازات على الصعيد العلمي والمهني، ونختزل دورها فقط في الزوجة والأمومة. (سعيد عيشور، ن، 2016، ص305).

ISNN : 2253-0592 EISSN : 2588-199X Prefix: 10.46315

ثالثا: صعوبات أداء المرأة لأدوارها في المجتمع:

من أهم ما تواجهه المرأة العاملة مشكلة التوفيق بين عملها المنزلي وعملها في المؤسسة، ما يعرف بالتمفصل بين العمل المنزلي والعمل المهني لدى المرأة أو ما يسميه البعض بصراع الأدوار، وهذا يعني أن صراع الأدوار يكون بين متطلبات البيت وتربية الأولاد الذي يعتبر الدور التقليدي للمرأة وبين متطلبات المهنة أو العمل خارج المنزل.

إن الأشغال المنزلية التي تقوم بها الزوجة العاملة تحتل حيزا كبيرا من حياتها الأسرية، ويجعل هذا كله يجعل تفكيرها مشتت، ويسبب لها الارتباك وعدم التركيز في عملها، وبالتالي يؤدي إلى التقليل في الإنتاج كما ونوعا.

أ- التناقض بين الواجبات المنزلية والواجبات المهنية:

فعمل المرأة لساعات طويلة خارج المنزل لابد أن يتعارض مع مسؤولياتها المنزلية، والتعارض هذا يوقع المرأة العاملة في مشكلات التوفيق بين متطلبات عملها المنزلي ومتطلبات عملها الوظيفي.

فإن ركزت على واجباتها المنزلية وأهملت واجباتها الوظيفية فإن هذا لابد أن يعرض عملها الإنتاجي أو الخدمي إلى خطر، أي أن إنتاجياتها تتعرض إلى الهبوط وتضطرب الخدمات التي يقدمها المجتمع، وتسوء علاقتها مع الإدارة والمسؤولين مما يضطرها إلى التوقف عن العمل أو تركه كليا، وإذا ما ركزت على عملها الوظيفي وأهملت واجباتها الأسرية، فإن بيتها يتعرض إلى الاضطراب وسوء الإدارة، مما يترك أثره المنخرب في سلوك الأطفال، وسلامة تنشئتهم الاجتماعية ويسيء إلى العلاقات الزوجية، بحيث تكون العائلة عرضه للتفكك والتحلل، وعدم الاستقرار.

إن المشكلة التي تعاني منها المرأة اليوم تتجسد في عدم وجود من يحل مكانها في البيت أثناء تواجدها في العمل، فالزوج في الأعم الأغلب لا يساعدها في أداء أعمالها المنزلية، بسبب القيم والمواقف التقليدية السائدة في المجتمع، والتي لا تحبذ من الرجال القيام بها، كما أن قلة الخدم أو انعدامهم وضعف العلاقات القرابية وهامشية صلات الجيرة يجعل المرأة العاملة الوحيدة في أداء واجباتها المنزلية دون وجود من يساعدها، ويخفف عنها حملها الثقيل، وهذه الحقيقة تعرضها إلى الإرهاق والإعياء الجسدي والنفسي خصوصا وأنها مسؤولة عن تحمل أعباء أدوارها المنزلية والوظيفية في آن واحد(محمد الحسن،إ، 2008، ص ص 79، 80).

ISNN : 2253-0592 EISSN : 2588-199X Prefix: 10.46315

ب-الخطاب النسوي وخلل التنشئة الاجتماعية:

إن مضمون الخطاب النسوي، يشي بالظلم الكبير الذي يوقعه عالم الرجال على عالم النساء، بحجة التقاليد والعادات والقيم العرفية، والتاريخية والدينية، ومع كل هذا لقد تجاوزت المرأة العربية ومن وراءها المجتمع العربي الكثير من الأعراف والتقاليد والعادات، وداست على كثير من تلك القيود، فلقد كرس المجتمع العربي منظومة من العادات والتقاليد غير الإنسانية والمهينة لكيان المرأة، ساعد جهلها تحديدا في المحافظة عليها، والعمل على إعادة إنتاجها من جيل إلى جيل، فالمرأة هي أوثق صلة بعمليات التنشئة الاجتماعية، فهي المنجبة والمربية والمعلمة والمدربة، للذكور والنساء كلاهما في الأمر سواء.

لطالما ارتبطت مسألة المرأة بسؤال محوري وأبدي هو نفسه سؤال التغيير: "إن قضية المرأة تشكل هما معرفيا وليس إيديولوجيا كما يسوق له، إنها قضية تحتاج إلى التنقيب في جوهر المرأة ذاتها لكشف أسباب تأكيد تموضعها حول ركن ما، في مكان ما، ضمن حدود سيكولوجية ما، فمن المعلوم أن المرأة كائن مظلوم، ليس بسبب ضعفه، أو سذاجته أو طبيعته الفطرية، وإنما بفعل عملية التطبيع الاجتماعي كان لها النصيب الأوفر في تكريسه، حددت خلاله ماهية "لأناها" وظيفيا وحضاريا، وعملية عبر آليات التنشئة الاجتماعية على تنمية مشاعر التعالي عليه.(سعيد عيشور، ن، 2013، ص55).

ج- العوامل الثقافية أساس تعويق المرأة:

أكد **عدنان ياسين مصطفى** في كتابه " النوع الاجتماعي والتنمية " على الدور التنموي للمرأة ارتباط بالعوامل الثقافية التي تحد بشكل أساس من حقوقها ومشاركتها في مكان العمل، وما يزال الدين يلعب دورا رئيسا في تحديد معايير الأدوار الجندرية في كثير من الثقافات، كما تسهم الآراء المتطرفة لمختلف الأديان في تهديد أو إنكار حقوق المرأة، بما في ذلك الحقوق المتعلقة بالتنقل والعمل، أما السياسات الاقتصادية القائمة على آليات السوق وتأكيدها على امتيازات الربح على حساب الناس، فإنها تحرم النساء من حقوقهم كعمال أو تحد من فرص التنافس في ميدان العمل، وفي الوقت الذي تلعب الثقافة السياسية دورا مهما في إحداث التغيير، ما تزال المرأة تتمتع بأصوات محدودة على الصعيدين المحلي والوطني، فضلا عن أن المرأة غير قادرة على المشاركة الكاملة في نظم السلطة الرسمية.

ISNN : 2253-0592 EISSN : 2588-199X Prefix: 10.46315

إن معظم الثقافات تظهر مستويات عالية من عدم المساواة بين الجنسين، وتتفاوت العلاقات بين الأجيال داخل الأسر، وعلى مستوى آخر الأسر التي يرأسها الذكور غالبا ما تتميز بوجود مستوى عال من السيطرة، إذ يعد انتشار النموذج الذكوري من أهم أسباب تهميش النساء، واستبعادهن عن عمليات صنع القرار ومشاركتهن الفاعلة في الحياة العامة، وفي هذه الأجواء غالبا ما يفسر خروج المرأة للعمل خارج المنزل من قبل الآخرين بعدم قدرة الرجال على إعالة أسرهم، مما يجعل الرجال مترددين في السماح للمرأة بالمشاركة في العمل المأجور من خلال العنف أو التهديد بالعنف. وهنا يمكن القول أن انخراط النساء في العمل المدفوع الأجر سيمكنها ويعزز صوتها وقدرتها على التأثير في عملية صنع القرار داخل المنزل، بالمقابل يمكن أن يؤدي أيضا إلى إيجاد حالة من الصراع داخل المنزل. (ياسين مصطفى، ع، 2017، ص ص 26،27).

د- الحرية والمساواة من التفريط إلى الإفراط:

لعل افتقاد المرأة المعنى الحقيقي لمطلبي الحرية والمساواة هو الذي جعلها تصر عليها عند عرض قضيتها، بحيث ينتمي كل معنى للاختلاف وكل أحد يقف في وجه حريتها، ففي جو مريض من التمييز الجنسي أرادت أن تأخذ المساواة المنشودة معنى يواجه ويصد الطبيعة القائم على الفروق البيولوجية بين الجنسين.

لقد تناولت" سيمون بودفوار "المعطيات البيولوجية في كتابها" الجنس الآخر، وأعربت فيه عن استياءها من مواصفات الأنثى، ومن الفروق البيولوجية بين الجنسين والتي استغلتها ثقافة الرجل لممارسة التمييز ضد المرأة وإقصاءها، حيث تساءلت عن صورة المرأة في تلك الثقافة وأجابت: أنها رحم، مبيض، إنها أنثى، هذه الكلمة تكفي لتعريفها في فم الرجل. (درويش، س، 2014، ص 81)

هـ- بعض الصعوبات السياسية:

من بين أهم الصعوبات السياسية التي نوجهها المرأة العربية والمرأة الجزائرية بصفة خاصة نذكر على سبيل المثال وليس الحصر العوامل التي حدتها وصال نجيب العزاوي في كتابها " المرأة العربية والتغيير السياسي" كالتالي:

- صعوبة الظروف السياسية والاجتماعية التي أحاطت بالعالم العربي، حيث ساهمت الأوضاع السياسية والاقتصادية الوطنية في إقصاء قضايا المرأة.
- مساهمة الإعلام السلبية في رسم صورة نمطية للمرأة.

ISNN : 2253-0592 EISSN : 2588-199X Prefix: 10.46315

- عدم قيام النخبة بدورها في التوعية بقضايا المرأة، وبأهمية دورها في المشاركة السياسية، فضلا عن أن هذه النخبة لم تبد اهتماما بتثقيف الرجل ليكون سندا للمرأة في مجال العمل السياسي.
- الفجوة بين النص القانوني والتطبيق في التشريعات المتعلقة بالمرأة.
- غياب الآليات والبرامج الواضحة لمشاركة المرأة السياسية، حيث لم تهتم التنظيمات النسائية ومنظمات المجتمع المدني بتحسين الوضعية السياسية لها.
- تبقى مشاركة المرأة في الأحزاب واستغلال بعض الأحزاب السياسية للدين والتقاليد والأعراف كعامل لتضليل الرأي العام والمجتمع.
- ضعف الوعي السياسي والقانوني للمرأة، مما غيب عنها إدراكها قوتها التصويتية وقدرتها على المساهمة الفعالة في توجيه الحياة العامة.
- غياب المبادرة النسائية للمشاركة السياسية لتخوفها من ممارسة مهام متصلة بالسلطات لعدم معرفتها بآليات هذه السلطات.
- ضعف مشاركة المرأة في السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية في المجتمع.

و- على المستوى الشخصي للمرأة:

إن خروج المرأة للعمل مكنها من تحقيق ذاتها وفرض وجودها واكتساب مكانة أفضل، لكنها في الوقت ذاته أصبحت تعيش صراع متواصل حول كيفية التوفيق بين العمل داخل البيت والعمل الخارجي، والتوفيق بين القيام بالأعمال المنزلية ورعاية الأطفال وبين عملية الإنتاج في مكان العمل، فتضطر الأم العاملة إلى متابعة أطفالها بالتردد على البيت والمدرسة وهذا من شأنه أن يؤثر على وضعها في العمل، وهذا يسبب لها إرهاق جسدي ونفسي نتيجة الصراع بين الاستجابة لطبيعة الأمومة وبين الدافع إلى الطموح والنجاح لتحقيق مكانة أفضل وبالتالي التوفيق بين الدور الداخلي والخارجي معا.

ISNN : 2253-0592 EISSN : 2588-199X Prefix: 10.46315

رغم هذا الصراع للمرأة العاملة إلا أنها تجد بعضا من الرضا النسبي، لأن هذا العمل أعطاها نوع من الاستقلالية والحرية التي لم تكن تتمتع بها من قبل، إذ تحررت من قيود الرجل وأصبحت مسؤوليتها تضاهي مسؤوليته داخل الأسرة من الناحية الاقتصادية.

رابعا: دورومكانة المرأة في الأسرة الجزائرية.

تعتبر المرأة نواة المجتمع وركيزته الأساسية، وحاضنة أجيال المستقبل، وأن الحديث عن واقعها في الجزائر يفتح بابا واسعا للطرح والنقاش، فالأوضاع التي مرت بها الجزائر تختلف عن أوضاعها في باقي أقطار الوطن العربي والإسلامي، فلقد كانت المرأة الجزائرية في زمن الاستعمار تعاني من الحرمان المطلق، وحتى بعد الاستقلال الذي حققته الجزائر سنة 1962 تواصلت حالة الحرمان مع اختلاف المسببات ولكن الأوضاع تغيرت مع الزمن وتوفرت بعض الإمكانيات، ففتح مجال واسعا للمرأة الجزائرية في مختلف مجالات الحياة، فأضحت متواجدة في مختلف القطاعات، مع هذا يظل التساؤل المطروح:

هل أدى هذا الانفتاح إلى تغير أوضاعها؟ وهل تغيرت نظرة المجتمع نحور المرأة؟

لا يمكن أن نتكلم عن دور ومكانة واحدة للمرأة في الأسرة الجزائرية التقليدية لأن وضعيتها تختلف من منطقة لأخرى وحتى في المنطقة نفسها نجدها تختلف من قبيلة لأخرى ومن عرش لآخر، فمثلا عند الطوارق نجد المرأة مثقفة أكثر من الرجل، وفي مكانة أرفع منه، مستقلة عنه أما عند القبائل الكبرى، المرأة ليس لها أي حق تطالب به في وقت من الأوقات كانت تحرم من الميراث بل كانت من ضمن الأشياء التي تورث.

وكانت على العموم ولادة البنت في العائلة الجزائرية تستقبل بمشاعر الإحباط وخيبة الأمل خاصة إذا كانت قد سبقتها إلى الوجود في عائلتها أخت أو أكثر. فيكون ذلك اليوم مشؤوم على المرأة باعتبارها تقليديا المسؤولة عن ذلك وليس من المستبعد أن تستبدل بزوجة أخرى أقل منها سنا، أو مطلقة ولكن ولودة للذكور. حيث يعتبر إنجاب الذكور محدد لمكانة المرأة داخل العائلة ومجدها يكمن في عدد إنجاب الأطفال وكلما زاد عدد أطفالها كلما تمكنت من التوسع داخل العائلة أكثر ولا تزعزع مكانتها بفضل أبنائها الذكور (نورية، س، 2014، ص 152).

إن التمييز بين الجنسين في العائلة الجزائرية يبدأ منذ الولادة بحيث تتصرف معه بطريقة تؤكد لها أن وجودها غير مرغوب فيه وأنها عبئا في الإنفاق عليها بغير عائد، هذا بينما تتباها الأسرة

ISNN : 2253-0592 EISSN : 2588-199X Prefix: 10.46315

بما يحققه الذكور في عملية النضوج ويحاطون بكل العناية واللطف اللازم لتفوقهم، أما البنت عموما فالا أحد يعتني بالعليق على تصرفاتها وإنجازاتها إلا إذا كانت تستوجب اللوم أو التوبيخ أو العقاب.

إذن نلاحظ ان القاعدة الأساسية للتنشئة الاجتماعية تقوم على أساس تخصيص أدوار للذكور وأخرى للإناث بين الداخل والخارج، كما تتضمن مبدأ خضوع الإناث للذكور فالزواج للبنت مثلا لا يحررها من سلطة الذكر بحيث توضع تحت السيطرة الكاملة للزوج وأهله وبتعبير آخر سيطرة أهل زوجها.

إن التنشئة الاجتماعية للفتاة داخل العائلة الجزائرية مبنية على أساس مجموعة من المفاهيم والقيم المتمثلة في الحشمة، والحرمة، والطاعة، والتي تعتبر من أسس التربية الدينية للطفل التي هي موكلة للوالدين وبالخصوص الأم فهي التي تتولى التربية من الجهة العملية وتعليم الطفل مكانته في الجماعة وتعليمه طاعة الكبير. بعد طاعة الله والوالدين ثم الأقارب؛ وتقوم تنشئة الفتاة على تخصيص أدوار خاصة بها وهي الزواج والإنجاب والتربية .

أما الدور الاجتماعي والاقتصادي للمرأة في العائلة الجزائرية التقليدية فهو الإنجاب لضمان استمرارية النسل والمحافظة على اسم العائلة وثرواتها، لذا فمن المنتظر منها إنجاب الذكور لكونهم العنصر الوحيد ثقافيا المخول له القيام بهذه المهمة وتلبية حاجاتهم أما الدور الثالث فيتمثل في الطاعة والسير الحسن والاعتناء بالمنزل الكبير الذي يعيش فيه عدد كبير من الافراد يصل عددهم إلى 60 شخص (نورية، س، 2014، ص152).

نجد أن المرأة في الجزائر مازالت تتجه نحو المهن التي لا تتعارض مع دورها في البيت، والحاصل أن دور المرأة يكاد ينحصر في مجالات تقليدية معينة هي التعليم والطب والتمريض والعمل الإداري والمكتبي، ولا يملن كثيرا إلى الأعمال التي تتطلب التسيير والسلطة والقيادة وسبب ذلك أنه ليس للمرأة الثقة الكافية في نفسها لاتخاذ مثل هذه المسؤوليات، لأنها لم تحضر لذلك سواءً من قبل الأسرة أو المجتمع كذلك فإن المجتمع يعتبر المسؤول الأول عن هذه الوضعية التي تعاني منها المرأة الجزائرية بسبب الهيمنة الذكورية في بعض المجالات، والنظرة التقليدية لها، مع اعتبار أن دورها مقتصر على التربية والإنجاب والأشغال المنزلية ولا حاجه لها للدراسة والعمل فهي تحت وصاية الرجل.

ISNN : 2253-0592 EISSN : 2588-199X Prefix: 10.46315

يتضح مما سبق الأدوار التي حددت للمرأة وفقا للصورة الذهنية المتكونة حولها والتي لا تؤهلها للمساواة مع الرجل في تولي المهام القيادية بسبب نظرة المجتمع المقتصرة على الرجل في هذا الجانب.

أما عدي الهواري في كتابه " تحولات المجتمع الجزائري والرابط الاجتماعي في الجزائر المعاصر" يرى: " أن التحولات التي عرفها المجتمع الجزائري مست أشكال تنظيم العائلة، حيث لم تبقى العائلة بطريقة بل تركت مكانها للعائلة الممتدة المتكونة من عدة أسر نووية، لكن في الوقت نفسه أشار إلى أن القيم والمعايير الاجتماعية السائدة مازالت قائمة رغم التحول الاقتصادي والحضري بسبب ما أضحى يسمى بالشبكة العائلية الناتج عن تجمع تلك الأسر حول الأبوين". (Lhouari ADDI,1999,Parie)

وتسهم أساليب التنشئة الأسرية في تحديد مضمون النوع الاجتماعي – الذكورة والأنوثة – وفي خلق فروق تجعل المرأة أقل طموحا من الرجل في المجالات الثقافية والاقتصادية والسياسية، ومكانتها واختياراتها المهنية فضلا عن انشغالها بأمور العائلة والبيت، إذ تشكل التنشئة الأسرية المحور الأساس في نظرة المجتمع لدور المرأة في الحياة السياسية وقدرتها على صناعة القرار والتأثير في الآخرين وإقناعهم. (محمد وليد ،ص، ص71).

أ- مشاركة المرأة الجزائرية في الحرب التحريرية

لقد بدأت المرأة الجزائرية نضالها قبل الثورة التحريرية، وذلك من خلال انخراطها في بعض الاتحادات مثل (الاتحاد الفرنسي الإسلامي لنساء الجزائر) التي كانت تقدم بعض النشاطات الثقافية والأسواق الخيرية، كما انخرطت في اتحاد النساء الجزائريات الذي كان تحت لواء الحزب الشيوعي الجزائري إلا أنه لم يلقى الإقبال الكبير. وكانت لهذا الاتحاد جريدة تسمى "نساء الجزائر" تنادي بالمساواة والعدالة بين كل نساء العالم وبالضبط بالنسبة للنساء المسلمات (نورية سعدو، 2014، ص 157).

إن خروج بعض الفتيات إلى ميدان التعليم والانخراط في الجمعيات النسائية قد ساعد على مشاركتهن في الحرب التحريرية، القرار الذي لم يكن من السهل اتخاذه آنذاك سواءً من طرف المسؤولين السياسيين للحزب أو من طرف الأولياء، أو الفتيات في حد ذاتهن، لأن العادات والتقاليد لم تكن تسمح بذلك.

ISNN : 2253-0592 EISSN : 2588-199X Prefix: 10.46315

غير أن الظروف الصعبة التي كانت تعيشها المعارك خاصة في المدن قد جعل المجاهدين يعتمدون على بعض الفتيات لوضع القنابل في أماكن معروفة بالاكتظاظ فبدأ الاتصال أولا بالنساء المتزوجات المعروف أزواجهن وأهاليهن بالوطنية، ثم انتشرت طبعا في أوساط تلميذات الثانويات في صيف 1956، والذي عبر فيه الطلبة عن وعيهم بالثورة (Souad, Y, 1984,p179).

ولقد كانت النساء تقوم بكل المهام التي تطلب منهن من حيث المأوى ، الخياطة، كاتبة، محافظة سياسية، متحجبة.

لقد ساهمت المرأة بكل طاقاتها وقدراتها في خدمة الثورة إلى جانب الرجل على اختلاف مستوياتها وطبقاتها الاجتماعية سواء كانت في الريف أو في المدينة، فقد عملت جندية في الجبال تحمل السلاح تتحدى وحشية الأعداء، وفدائية بالمدن أو مساعدة الفدائيين لتنفيذ عملياتهم، مسبلة ممرضة، مسؤولة عن التمريض والسلاح، وعن الاتصالات السرية، وعن جلب المواد الغذائية والأدوية من المدن وإيصالها إلى المعنيين بها وغيرها من المهمات.

إن مشاركة المرأة في الميدان المسلح جنبا إلى جنب مع الرجل قد أحدث انقلابا جذريا في المفاهيم والأفكار، بحيث استقبل جيش التحرير الوطني، المرأة بفخر واعتزاز واثقا منها أنها سوف تتحمل الصعاب كأخيها الرجل، وتنفذ بصدق وإخلاص مبادئ الثورة وتقوم بأصعب المسؤوليات.

فقد لعبت المرأة الجزائرية في المدينة دورا لا يقل أهمية عن أختها الجندية في الجبال فنجدها فدائية في صفوف جبهة التحرير الوطني وفدائية مجاهدة تنفذ عملياتها في المدن وسط السكان وهي لم ترتدي الزي العسكري بل تبقى بزيها النسوي حتى لا تثير الشكوك حولها.

كما كان للمرأة الريفية مساهمة كبيرة أثناء معركة التحرير لذا سوف نتعرض لبعض الأعمال النضالية التي لا تعد ولا تحصى وهي: الاستقبال الذي تقوم به المرأة عند وصول المجاهدين إلى القرية أو مركز من مراكز جيش التحرير الوطني بالفرح والابتهاج.

والقيام بعمل الصوف والثياب العسكرية وترقيعها وحفظها في أماكن خاصة والسهر على تربية أبناء الشهداء والشهيدات واليتامى منهم والعناية بشؤونهم من جميع النواحي، وحفظ الأسلحة المختلفة وحفظ المواد الغذائية في جهات بعيدة تحت الأرض حتى لا يطلع عليها العدو فيتلفها، وتنقلها على ظهرها إلى مراكز الجيش في الغابات وفي قمم الجبال حيث يتم الإشراف عليها. (ملتقى كفاح المرأة الجزائرية، 1998، ص ص، 247، 248).

ISNN : 2253-0592 EISSN : 2588-199X Prefix: 10.46315

ب-دوروامكانة المرأة في الأسرة الجزائرية بعد الاستقلال

لقد اعترف المجتمع الجزائري بالدور الذي لعبته المرأة في الحركة التحررية من خلال بعض التشريعات التي نشرها المجلس الوطني للثورة، ولقد لعبت المرأة دور مهم في تحرير الوطن وكانت تضع لنفسها طموحات كبيرة لما بعد الاستقلال من خلال مشاركتها في بناء المجتمع، ويرى بعض الباحثين أنه حدث تقوقع إلى الوراء بالنسبة لوضعية المرأة حيث رجعت النساء مباشرة بعد الاستقلال إلى بيوتهن وزد على ذلك أن انقلاب 19 جوان 1965، أدى إلى تدهور آخر بالنسبة لوضعية المرأة التي عادت إلى ما كانت عليه في العقد الأول. (Van develde ,h,1980,2)

وذلك رغم النصوص الرسمية التي أعلنت المساواة بين الرجل والمرأة وأن ترقية المرأة متطلباتها يفرضه مسعى للخروج من التخلف فمن خلال تحليل النصوص الرسمية نجد أن المرأة أعطيت لها كل الحقوق وحددت واجباتها لكن الواقع عكس ما جاء في المواثيق والدساتير، ولقد عانت النساء في السنوات الاولى من عدة مشاكل، منها الأمية والزواج المبكر وسلطة الاسرة الممتدة. غير أن التحاقها بالتعليم شيئا فشيئا سمح لها بالخروج من دورها التقليدي إلى منافسة الذكور على مقاعد الدراسة ، ثم الالتحاق بالتخصصات الذكورية ومنها إلى ميدان العمل في وظائف التعليمية، الطبية ثم إلى المشاركة السياسية.(نورية، س، 2014، ص159).

ج-المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية:

ترتبط المشاركة السياسية للمرأة بتاريخ الحركة النسوية ويقصد بالنسوية اصطلاحا (منظومة فكرية أو حركية مرافقة عن مصالح النساء وداعية إلى توسيع حقوقهن) وقد بدأت الحركة النسوية كحركة تهدف إلى تحقيق قدر من العدالة الحقيقية داخل المجتمع بحيث تنال المرأة ما يطمح إليه أي إنسان من تحقيق لذاته بالحصول على مكافأة عادلة (مادية أو معنوية) مقابل ما يقدم من عمل.

عموما هناك نوعين من **الحركة النسوية**، الحركة النسوية الغربية والحركة النسوية الإسلامية، ولكل منها تاريخها وخصائصها، فالحركة النسوية الغربية ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر(ق19)، كحركة اجتماعية تطالب بالمساواة بين الرجال والنساء في ظروف العمل والأجور والتعلم، وكان مفهوم المساواة وهو المفهوم المركزي في تلك المرحلة وخرج هذا الجيل من رحم الفكر الليبرالي الغربي وينبث استراتيجية اللبرالية النسوية على أساس أن المساواة يمكن تحقيقها من

ISNN : 2253-0592 EISSN : 2588-199X Prefix: 10.46315

خلال العلاقات الاجتماعية والوسائل القانونية والمؤسسات السياسية والاقتصادية القائمة في المجتمع، أما الجيل الثاني للحركة النسوية الغربية بدأ ستينات القرن العشرين وكان متأثرا بالأفكار الاشتراكية والحركات العمالية التي كانت في أوج ازدهارها آنذاك، وهذا الجيل فسر الاختلافات النوعية بين الجنسين على أنها ناتجة عن التاريخ والتنمية الاجتماعية وأن الرجل والمرأة نوع واحد وأدخلوا المساواة الجنسية في مفهوم المساواة. (نجيب العزاوي، و، 2012، ص9).

وفي ثمانينات القرن الماضي؛ ومع تبني مؤسسات قومية وعالمية قضية المرأة بدأ ظهور الجيل الثالث للحركة النسوية والمعروف بجيل الجندر وقد ظهر هذا الجيل متزامنا مع التغيرات التي اتسمت بها أجندة التغيرات المختلفة داخل الحركة النسوية في الغرب واستراتيجيتها وقد حدث نوع من التطور المتصاعد في التسعينات سعى إلى ترسيخ ثلاث قضايا كأسس للنسوية في مناهضة العنف ضد المرأة، ومشاركة المرأة في صناعة القرار السياسي، وتعزيز عمل المرأة. (نجيب عزاوي، و، 2012، ص10).

عموما؛ إن الفكر النسوي الغربي لم يعالج إشكاليات مفاهيم السياسة وأغلب ما قدم حول هذه المسألة جاء اعتمادا على المفهوم التقليدي الذي يعصر الفعل السياسي في أنشطة المجال العام وبعبارة أخرى لم تقدم النظرية النسوية في أغلب مدارسها حتى الآن رؤية متكاملة عن الساسة وكان نقدها للأطر التقليدية.

ومن أواخر العشرينيات وحتى نهاية الستينيات من القرن العشرين شهدت التجربة العربية بروز حركات نسائية أهلية منظمة لها مشاركتها الجهود الرامية إلى تحقيق التطلعات القومية نحو الاستقلال، فقد ظهرت حركة نسوية تنشط في مصر منذ العشرينيات وحتى منتصف الخمسينات وفي لبنان وسوريا والعراق منذ الثلاثينات وحتى الاربعينيات وكذلك في السودان في الخمسينات.

مجمل الموضوعات التي تناولها الخطاب السنوي (وإن لم يتحقق عدد منها حتى الآن في بعض الدول العربية) متمثلة في التعليم، العمل، الحقوق المرتبطة بالزواج التصويت والخروج من دائرة الفصل الجنسي ومنذ بداية عام 1950 بدأت الحكومات العربية في التعايش مع الحركات النسوية المستقلة، تلك هي الفقرة التي حصلت فيها كثير من الدول العربية على الاستقلال واتخذت إجراءات طموحة لخلق هويات وطنية جديدة وتحديث الدولة.

ISNN : 2253-0592 EISSN : 2588-199X Prefix: 10.46315

أصبح ما يصبح حاليا بتمكين المرأة جزءا لا يتجزأ من مخطط الدولة ولذلك تنشأ دولة كثيرة دساتير ومواثيق جديدة تشمل بشكل واضح للنساء كمواطنين متساوين واستفادت النساء بشكل كبير من الاستثمارات في مجال التعليم والصحة وخلق فرص العمل ومن حقوق أكبر منعت لهذا في المجال السياسي.

شهدت تلك الفترة أيضا إجراءات محددة لتشجيع مشاركة النساء في الحياة العامة مثل قوانين العمل التي سمحت للنساء بإنجازات الوضع مزايا رعاية الأطفال وحق الانتخاب وإنشاء الوزارات والهيئات التي ترعى شؤون المرأة. (نجيب عزاوي، و، 2012، ص 11).

كذلك كان للأزمات الاقتصادية وارتفاع معدلات الفقر وظهور الحركات المتشددة أثر على وضع المرأة في المنطقة العربية، فبدأت المرأة في بعض الدول بالحصول على حقوق كانت تعتبر غير قانونية أو غير مفعلة في السابق، بينما لا تزال هناك نساء تحاول كسب التأييد من أجل تعديل أو إلغاء وصياغة وتفعيل تلك السياسيات والقوانين التي تسهل عملية الحصول على حقوقهن. ومع أن المرأة العربية عملت طويلا لتحقيق هدفها ورغبتها في الشراكة الكاملة في العملية التنموية في مجتمعها، إلا أنها لا تزال تواجه هدفها ورغبتها في الشراكة الكاملة في العملية التنموية في مجتمعها، إلا أنها لا تزال تواجه مختلف أنواع المعوقات ومن ضمنها المحددات الاجتماعية السلبية التي أعانت مشاركتها كعامل نشط في عملية التغيير والمصادر الاقتصادية المحدودة، وقدرة التخطيط الاستراتيجي للمشاركة النسائية بشكل عام، بالإضافة إلى الموروث الثقافي الذي يبقى معظم النساء بعيدات عن الساحة العامة ويوجد طاقاتهن نحو الأدوار التقليدية.

برنامج مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط الذي تطويره بهدف التنسيق لتحويل العالم العربي في العام 2002 يربط ما بين الإصلاح الاجتماعي والإصلاح السياسي ويضع حقوق المرأة على قائمة أولوياته، وعليه يكاد لا يخلو تصريح أي مسؤول أمريكي عن الإصلاح في الشرق الأوسط دون ذكر وضع المرأة في هذه المجتمعات.

إن من تقرير الأمم المتحدة الأول عن التنمية البشرية في العالم العربي الذي يضع المنطقة العربية في مكانة متأخرة عن بقية العالم بسبب النقص الشديد في كريات سياسات تمكين المرأة والمعرفة.

ISNN : 2253-0592 EISSN : 2588-199X Prefix: 10.46315

يطرح التقرير الأول للأمم المتحدة عن التنمية البشرية في الدول العربية وجهة النظر القائمة على أن النقص في تمكين المرأة ليس ببساطة مشكلة مساواة أو عدالة في المجتمعات العربية وإنما هذا النقص هو سبب أساسي لتأخر هذه المجتمعات.

يستخلص التقرير بأن استثمار قدرات النساء في المجتمعات العربية من خلال مشاركتهن السياسية والاقتصادية تظل الأدنى إحصائيا في العالم، ويدل على ذلك عدد النساء القليل المشاركة في البرلمانات السياسية، الحكومات وسوق العمل وفي الاتجاه نحو "تأنيث البطالة".

خلال السنوات العشر الماضية كما تقرير (بيكين+10) تبنت الدول العربية تطورات جديدة في التخطيط التنموي للمرأة، فقد قامت بتوقيع وإقرار عدد من المؤتمرات العالمية الهامة والإعلانات ومناهج العمل التي أوجدت معيارا جديدا لأهداف التنموية تبنت استراتيجيات تنموية وحددت أطوار زمنية لتحقيقها.

وقد قام صانعوا السياسة العرب بصياغة وتبني استراتيجيات تنموية تدعوا المجتمع المدني للانضمام إلى الحكومات في تحمل مسؤولية تطبيق المبادرات التنموية الإقليمية والوطنية والمحلية، كما أن الإجماع الدولي على الحاجة لتحقيق التكافؤ في النوع الاجتماعي وتمكين المرأة كان متفقا عليه من قبل معظم الدول العربية من خلال تبني اتفاقية القضاء على جميع أشكال التميز ضد المرأة، وخاصة عمل القاهرة، وإعلان بيجين ومناهج عمل بيجين وإعلان الألفية، والأهداف التنموية الألفية وغيرها.(نجيب عزاوي، و، 2012، ص 11).

فقد كفل الإسلام للمرأة كافة حقوقها المدنية والشخصية، فلها حق حيازة الأموال والتصرف في البيع والشراء والوصية والهبة، وغير ذلك، كما أكد الإسلام على الحرية الشخصية للمرأة وأهمها حريتها في اختيار زوجها، وكذلك حق الإجارة وفقد أجاز الرسول صلى الله عليه وسلم إجارة أم هاني بنت أبي طالب يوم فتح مكة وقال (قد أجرنا من أجارت أم هاني وأمننا من أمنت، فلا نقيلهما، وغيرها من الامتيازات التي جاء بها الإسلام للمرأة، وإذا كان الدين مرتبطا ارتباطا وثيقا بالسياسة فإن المرأة المسلمة في هذه الفترة المبكرة من التاريخ الإسلامي قد نشطت في المجال السياسي في بث الدعوة الإسلامية ونشرها، وتحملن من أجله ما تحمله بعض الرجال وكما هاجر بعض الرجال إلى الحبشة فقد هاجرت النساء كذلك وبلغ عدد اللواتي هاجرن إلى الحبشة "تسع عشر امرأة".

ISNN : 2253-0592 EISSN : 2588-199X Prefix: 10.46315

وبالمقابل فإن الفكر العربي المعاصر لازال يعاني بصورة عامة بصعوبات في التقدم بقضية المرأة على مستوى الفكر والواقع نتيجة هواجس منشؤها الواقع الاجتماعي والأخلاقي الذي يحيط بالمرأة في العالم الإسلامي والعربي، لكن موضوع مشاركة المرأة في الحياة السياسية أصبح حديث الساعة وكثر الخلاف حوله وتشعبت الآراء فيه بين مؤيد ومعارض فذهب الفريق الأول وهو من أصحاب الاختصاصات خارج نطاق التشريع الإسلامي إلى تأييده ممارسة الحقوق السياسية وبعضهم استنفى حق المرأة في رئاسة الجمهورية.

وكان الفريق الثاني الذي هو علماء الفقه الإسلامي وعلوم الشريعة فقد انتهج رأي جمهور الفقهاء القدامى فيما يجيزه الشرع للمرأة، من ممارسة الولاية الخاصة ومنها من الاشتغال بمناصب الولاية العامة.

وطالب فريق ثالث بالحقوق السياسية للمرأة مستندا على مبدأ حرية الفرد قائلا إن استثناء النساء من الحق السياسي ضرب من الاستبداد ولاسيما إن الكثيرات منهن يساوين الرجال في قواهن العقلية وفي مقاماتهن الاجتماعية.

والمستعرض لأوضاع المرأة في البلدان العربية والإسلامية في الوقت الحاضر، يرى أسباب غياب مشاركة المرأة الفعلية في الحياة السياسية راجع إلى عوامل كثيرة أهمها: الغياب الطويل للحياة الديمقراطية، والتي من خلالها يزداد الوعي السياسي النسوي الذي بدوره يسلط الضوء على قضايا النساء المصيرية وعلى متطلبات الواقع المعاصر وبالتالي تفهم لوضع المرأة نفسها. فالمشاركة في أنواع النشاطات السياسية تؤدي إلى ظهور المرأة التي تمتلك أفقا سياسيا فكريا وأمنها وبالتالي يرفد المجتمع بالكفاءات القادرة على الدفاع عن قضاياه المختلفة.

يبقى أن قضايا المرأة بصورة عامة لا تتجزأ ولا تنفك عن المشكلة الثقافية العميقة الجذور وكذلك مستوى التطور الاجتماعي العام، فالمجتمع يفرض نظرته على المرأة وهذه النظرة هي تعبير عن ذهنيته الثقافية ونظام تفكيره وانعكاس للحالة العامة للمجتمع وهي الحالة التي لا تختلف على ما أصابها من تخلف وتراجع وإنها لا تمثل حقيقة وأصالة النظرة الإسلامية ولا يمكن القياس عليها فليس الإسلام ما يقطع يمنع المرأة من حقها السياسي والمسؤولية الجماعية والولاية مشتركة تقوم بإعبائها مجموعة من المسؤوليات والأجهزة والمرأة إنما تحمل جزءا منها.

ISNN : 2253-0592 EISSN : 2588-199X Prefix: 10.46315

وخلاصة القول: أن الدور الخاص الذي ينطلق من خصوصية الإنسان في بعض جوانب حياته لا يلغي دوره العام، والمرأة تتحرك في المجتمع في دورها العام من خلال معطياتها الإنسانية أما الأنوثة فهي مرتبطة بدورها الخاص، والحاجة الاجتماعية والسياسية فقد تكون أهم وأكبر من الحاجة الفردية التي تجيز للمرأة الخروج إلى الحياة العامة باعتبارها أن المشكلة الحقوق السياسية للمرأة ليست دينية أو فقهية أو قانونية، إنما هي مشكلة سياسية.

ومع منصف القرن العشرين بظهور حركات التحرر الوطني في الدول المستعمرة بدأت الكتابات الإسلامية حول المرأة تهتم بمسألة المشاركة في العمل العام والعمل السياسي. (أحمد عبادة، م، 2011، ص ص 286،287).

حيث حصلت المرأة الجزائرية على حقي الترشيح والترشح في عام الاستقلال نفسه وهو عام 1962 وهو عام يتأت المرأة في الأغلبية الساحقة من البلدان العربية، ربما باستثناء اليمن الجنوبي قبل الوحدة حيث تزامن حصول المرأة على حقوقها السياسية من قبل الاستقلال في 1967، فضلا عن نموذجين خاصين لدولتين عربيتين سبق تمتع نسائها تملك الحقوق حصولها على الاستقلال حيث استقلت الصومال وجزر القمر الصناعي عامي 1960 و1957 على التوالي ونالت نساؤهما حقوقهن السياسية في عام واحد وهو عام 1956 ولقد تطور التمثيل البرلماني للمرأة الجزائرية في آخر ثلاثة برلمانات على النحو التالي:

- **المجلس الشعبي الوطني**: 12 من 380 عضوا عام 1997 بنسبة 3,2% و24 من 389 عضوا في عام 2002 بنسبة 6,2% و30% من 379 عضوا بنسبة 7,7% في عام 2007.
- **مجلس الامة**: 8 من 144 عضوا عام 1997 نسبة 5,6% و4 من 144 عضوا بنسبة 2,8% في عامي 2003 و2006.
- مثلت المرأة في المجالس الشعبية البلدية ب 75 من إجمالي 2181 مترشحة في عام 1997 ثم ب 147 من إجمالي 3679 مترشحة في عام 2002 كما مثلت المجالس الشعبية الولائية ب 62 من إجمالي 905 مترشحة في عام 1997 وب 113 من إجمالي 2684 مترشحة عام 2002.

وقد عينت أول والية عام 1999 تبعتها واليتان خارج الإطار ووالية منتدبة و3 أمنيات عمليات للولايات. و4 مفتشات عامات للولايات و7 رئيسات دوائر في مطلع الألفية.

ISNN : 2253-0592 EISSN : 2588-199X Prefix: 10.46315

خلت أول تسع حكومات جزائرية من النساء، وفي عام 1984 دخلت المرأة الحكومة لأول مرة وزيرة الثقافة و 3 نائبات لوزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات والمالية والتعليم العالي والبحث العلمي، كلفت بمسؤوليات العائلة وقضايا المرأة وإصلاح المالية والبحث العلمين كلفن بمسؤوليات العائلة وقضايا المرأة وإصلاح المالية والبحث العلمي في ثلاث وزارات على التوالي.

في عام 2004 كانت هناك 34 رئيسية محكمة من إجمالي 56 رئيس محكمة مما جعل النساء يمثلن أغلبية في المناصب ذات المسؤولية بهذا الملك بواقع 60% كما كانت هناك 846 قاضية من إجمالي 2.761 قاض بنسبة 30,75% أما قاضيات التحقيق فقد بلغ عدد من 137 قاضية من إجمالي 404 قاض بنسبة 33,9% وفي السياق نفسه يذكر أن المرأة تمكنت من تقلد منصب رئيس مجلس الدولة كما تمكنت امرأتان من رئاسة المجلس القضائي.

- في عام 2004 أيضا كان الجزائر 4سفيرات في الخارج.

حيث تتوزع النساء على بعض الأحزاب الناشطة على الساحة الجزائرية من دون أن تمثل بنسبة يعتد بها في مراكزها القيادية وإن كانت الجزائر أول دولة عربية عرفت ترأس امرأة جزئا سياسيا حيث ترأست لويزة حنون حزب العمال الذي تأسس في باكورة التحول إلى التعددية الجزئية وتحديدا في حارس 1990 .(مديحة أحمد عبادة، 2011، ص 290).

قطعت المرأة الجزائرية أشواطا طويلة كي تثبت ذاتها، وتفرض وجودها في مختلف المجالات، فبعد أزيد من خمسة عقود من تاريخ استرجاع الجزائر لسيادتها، تمكنت من تبوأ مكانة محترمة على جميع الأصعدة الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية..

ولأن المرأة لعبت دورا بطوليا جنبا إلى جنب الرجل إبان الثورة التحريرية وما تلاها في مرحلة البناء والتشييد، فقد استحقت الترقية لتكون شريكة في التنمية المحلية لبلد مرّ بعدة مراحل انتقالية طبعتها تغيرات مجتمعية، وتحديات داخلية وخارجية أثرت فيه سلبا وإيجابا، الأمر الذي دفعها لتحمل المسؤولية تجاه الوطن، والمضي قدما نحو مستقبل أفضل يسوده التماسك الأسري والاستقرار الاجتماعي..

وبعد سنوات من النضال والمطالبة بالحقوق والرغبة في المساواة والتحرر، استطاعت المرأة أن تفتك جملة من المكاسب وتتبوأ أعلى المراتب وتحوز على كامل الدعم بفضل الإرادة السياسية لرئيس الجمهورية منذ وصوله إلى الحكم..

ISNN : 2253-0592 EISSN : 2588-199X Prefix: 10.46315

خاتمة:

وعطفا على ما سبق؛ يمكن القول أن المرأة الجزائرية اكتسبت مكانتها المميزة في الأسرة الجزائرية بصفة خاصة، ومكانتها في المجتمع بصفة عامة من خلال الأدوار الفعالة التي قامت ومازالت تقوم بها سواءً قبل الاحتلال الفرنسي أو إبان الثورة التحريرية أو بعد الاستقلال، وعلى جميع الأصعدة برجاحة عقلها وتضحياتها وعزمها جنبا إلى جنب مع أخيها الرجل، فقد كانت مسبلة، مجاهدة، قائدة، ثورية، وأصبحت مقاولة، تاجرة، برلمانية، وزيرة، طبيبة، مهندسة...في مقابل وظيفتها المزدوجة كربة بيت، أم، زوجة، مربية أجيال، فهي بمثابة المنتج في المجتمع والداعم لمؤسساته فهي من تشرف على موارده البشرية وهي المورد البشري الرئيسي في المجتمع فلا يمكن التخلي عنها وعن إسهاماتها تحت مسمى الدين، أو الترسبات التقليدية الفكرية المتخلفة التي تحط من دورها وقيمتها وتقلل من شأنها، فالواقع أثبت عكس ذلك، فأحيانا نجدها تفوقت حتى على الرجل في بعض القطاعات، بالرغم من الهيمنة الذكورية التي مازالت سائدة في بعض المناطق من المجتمع الجزائري، فنجدها تفوقت بسلاحين أساسين هما العلم والعمل بهما أثبتت جدارتها داخل المجتمع الجزائري وفي مجتمعات عربية وأوروبية.

****

قائمة المراجع والمصادر:

1.أحمد عبادة، مديحة. (2011)، قضايا المرأة العربية بين تحديات الواقع وطموحات المستقبل، الإسكندرية، مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع.

2. بوتفنوسث، مصطفى. (1984). العائلة الجزائرية، التطور والخصائص الحديثة، الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية.

3. درويش، سعيدة. (2016). مشكلة المرأة في الفكر الجزائري الإسلامي المعاصر، ط1، الجزائر: عالم الكتب للنشر والتوزيع.

4. الوحيشى، أحمد يسرى. (1998). الأسرة والزواج، الإسكندرية، مصر: المكتب الجامعي الحديث.

5. أبو طاحون، عدلي. (2000) حقوق المرأة: دراسات دينية وسوسيولوجية، المكتبة الجامعية.

6. ياسين مصطفي، عدنان. (2017). النوع الاجتماعي والتنمية، عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع.

7. محمد حسن، إحسان. (2008). علم اجتماع المرأة: دراسة تحليلية عن دور المرأة في المجتمع المعاصر، ط1، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

ISNN : 2253-0592 EISSN : 2588-199X Prefix: 10.46315

8. محمد سيد، فهمي. (2007). المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث، الإسكندرية، مصر: دار الوفاء، ط1.

9. الملتقى الوطني الأول حول كفاح المرأة الجزائرية. (1998). المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر 1954، دراسات وأبحاث، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر.

10. نجيب العزاوي، وصال. (2012). المرأة العربية والتغيير السياسي، ط1، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.

11. سعدو، حورية. (2014). واقع العزوبة السنوية في الوطن العربي، الجيزة، مصر: دار جوانا للنشر والتوزيع.

12. سعيد عيشور، نادية، آخرون. (2016). المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية دراسات وأبحاث، ط1، قسنطينة، الجزائر: مؤسسة حسين للنشر والتوزيع.

13. سعيد عيشور، نادية. (2013). الصراع الاجتماعي: الاتجاهات التنظيرية، ط1، الأردن: دار مجدلاوي.

14. علي نشا، السيد. (1999). نظرية الدور والمنظور الظاهري لعلم الاجتماع، الإسكندرية مصر: مطبعة الإشعاع الفنية، ط1.

***- مراجع باللغة الأجنبية :**

1. -Soad Yacef. (1984).La bataille d'Alger, Paris : Edition Plon.

2. -Amran Djamel .(1981): Approche statique de la participation de la femme Algérienne à la guère au libération national 1954-1962. Alger.

3. -Van Develde, Heleve .(1980). La femme Algérienne à traverse la condition féminine dans la constantinois depuis l'indépendance, Alger : Edition OPV,.

4. -Michelle Z, R, and Louise, L.(1974). Woman, Culture and Society, California: Stanford University Press.

5. –Lahouari, Addi. (1999). les mutation de la société Algérienne "la famille et lien social dans l'Algérie contemporaine, Parie : Edition la couverte.